الصباح AL-SABAH

تنسيقية «جابر الأحمد» التقته ونقلت له معاناة أهالي المدينة

شايع الشايع : نتطلع إلى مشاركة «التعاونيات» في تجميل المناطق السكنية

استقبل وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون البلدية شايع الشايع في مكتبه، صباح أمس، رئيس اللجنة التنسيقية التطوعية لمدينة جابر الأحمد السكنية محمد الشمري يرافقه من أهالي المدينة غالب النزهان ومحمد المطيري وعلي العنقودي.

وقال الشمري بأنهم نقلوا للوزير معاناة أهالي المدينة مع الشوارع المتهالكة وعدم الاهتمام بها من قبل الجهات الحكومية في هذا الشأن.

كما تطرق أعضاء اللجنة لإهمال هيئة الزراعة لعملية التشجير والزراعة التجميلية والمحاور الخضراء للمدينة خاصةً أن كتبا أرسلت للهيئة العامة للزراعة أكثر من مرة منذ فترة طويلة بهذا الصدد.

وأشار الشمري إلى تجاوب وإنصات الوزير الشايع و تفهمه لما يعاني منه أهالي مدينة جابر الأحمد، معربا عن سعيه الجاد والمباشر بالاتصال بالمعنيين بالأمر أثناء اللقاء لإيصال الرسالة وعلى مسمع من الاعضاء الذي اسعدهم هذا التجاوب.

ونقل الشمري عن الوزير الشايع بأن مدينة جابر نموذجية وستبقى نموذجية، لافتا إلى أن التصور الآن بأن تشارك الجمعيات التعاونية في عمليات الزراعة والتخضير في المناطق السكنية كنوع من المشاركة المجتمعية وتحقيق جزء من اهدافها.

وأعرب الشايع عن رغبته في زيارة المدينة عن قريب للاطلاع ومتابعة مشاريع المدينة.

الشايع مستقبلا أعضاء اللجنة التنسيقية التطوعية لمدينة جابر الأحمد

في 9 تخصصات .. وبعضهم ينتظر منذ عدة سنوات

«المهندسين» : 2837 من أبناء المهنة عاطلون عن العمل حتى مطلع أبريل الجاري

فهد العتيبي

دعت جمعية المهندسين الكويتية ديوان الخدمة المدنية والمعنيين في مختلف الوزارات والجهات الحكومية على تطوير آليات استقطاب المهندسين المسجلين في الديوان، مستغربة من وجود 2837 مهندسا ومهندسة مسجلين في الديوان حتى الثاني من أبريل الجاري وبعضهم ينتظر التوظيف منذ نحو 3 سنوات.

وقال أمين سر الجمعية المهندس فهد العتيبي، في تصريح صحافي إن هذا الرقم يعكس آخر احصائية بعدد المهندسين الذين ينتظرون دورهم في التوظيف ويتضمن 9 تخصصات هندسية، مشيرا الى وجود 922 مهندسا ومهندسة من تخصص الهندسة الميكانيكية، و764 من تخصص الهندسة الصناعية، و462 من تخصص الهندسة الكهربائية، و240 هندسة كيميائية، و207 هندسة بترول، و115 من تخصص الهندسة المدنية، و72 هندسة كمبيوتر وأخيرا 13 مهندسا ومهندسة من تخصص الهندسة البيئية.

ودعا العتيبي المسؤولين في الديوان والوزارات والهيئات العامة والخاصة الى التعاون وفتح قنوات التواصل المباشر لاستقطاب هؤلاء المهندسين والمهندسات، لافتا الى أن وجود هذا الرقم بقوائم الانتظار في الوقت الذي نعاني فيه من نقص بالعمالة الفنية – الهندسية يؤكد وجود خلل في آليات التواصل بين الوزارات والديوان وهيئات القطاعين العام والخاص.

وحذر العتيبي من تفاقم هذه المشكلة وتحويلها إلى مشكلة مزمنة في ظل غياب تطوير آليات التعيين للمهندسين والمهنيين عموما، مشيرا الى أن سوق العمل يستقبل سنويا ما لا يقل عن 500 خريج وخريجة من المهندسين والمهندسات سواء من جامعة الكويت أو الجامعات الخاصة أو المبتعثين من قبل الدولة التي نأمل أن تسارع الى دراسة متطلبات السوق وتواءمها مع توجيه الطلبة لدراسة التخصصات النادرة والتي يحتاجها سوق العمل خلال السنوات المقبلة.

الدستور واللائحة

البرلمانية المستقرة في الكويت منذ العام 1963، مشيرة إلى أن الدستور نص في المادة 92 منه ، على أن «يختار مجلس الأمة في أول جلسة له، ولمثل مدته، رئيسا ونائب رئيس من بين أعضائه».

وشددت على أن ما يفهمه الجميع من هذه المادة أن رئيس المجلس يستمر في منصبه ، طيلة مدة المجلس الدستورية أربع سنوات، لافتة إلى أنه لم يرد في الدستور أو اللائحة ما يشير مطلقا إلى عزل الرئيس أو تنحيته من منصبه . وذكرت أن محاضر جلسات المجلس التأسيسي لصياغة الدستور الكويتي أكدت على «أنه إذا أعطي الرئيس مدة 4 سنوات فليس للمجلس أن يسحب منه الثقة خلال هذه المدة».

وحذرت المصادر ذاتها من خطورة مثل هذا الاقتراح، على التلاعب بالممارسة البرلمانية والديمقراطية في البلاد . وقالت إن بعض النواب يستشهدون بأن الحق في محاسبة وإمكان تنحية رئيس البرلمان موجود في دولة مثل تونس، متجاهلين ما سببه هذا الوضع من هزات سياسية خطيرة وعدم استقرار في الدولة التونسية الشقيقة، وهو وضع لا يتمناه أحد للكويت أو لغيرها من الدول العربية ، خصوصا بعد أن باتت تونس تقترب من الحالة اللبنانية، وتصل إلى مرحلة «الثلث المعطل» الذي يعرقل كل مسارات التنمية في البلاد.

وكان النائب بدر الملا مقدم اقتراح إعفاء رئيس المجلس من منصبه، قال إنه «نظرا لامتناع الرئيس عن إعلان سقوط طلب تأجيل الاستجوابات المخالف للائحة الداخلية، وتجاوزه للائحة في جلسة ٢٠٢١/٣/٣٠ مما نتج عنه وأد أداة الاستجواب الدستورية، فقد سلمت اليوم – أمس الخميس – طلب إعفاء الرئيس كما وعدت موقعا من 23 نائبا إلى مكتب الرئيس، مرفقا معه المذكرة القانونية.

من جانبه قال النائب شعيب المويزري إن 23 نائبا من ممثلي الشعب وقعوا طلبا لإعفاء وعزل رئيس المجلس، وسيعلن لاحقاً بعض من النواب عن تأييدهم لطلب عزله.

بدوره قال النائب مرزوق الخليفة: انتصاراً لإرادة الأمة والدستور واللائحة واحتراماً لقاعة عبدالله السالم سأوقع على الطلب المقدم من الأخ النائب د. بدر الملا بعزل رئيس مجلس الأمة، فيما قال النائب سعود بوصليب: «حيث إن المجلس سيد قراراته، أؤيد الطلب الذي أعده النائب بدر الملا بوجوب عزل رئيس المجلس».

والنواب المؤيدون لطلب إدراج اقتراح إعفاء رئيس المجلس من مصبه على جدول أعمال الجلسة المقبل، حتى الآن هم كل من : د. بدر الملا ، أسامة المناور، مبارك الحجرف، شعيب المويزري، مرزوق الخليفة، سعود بوصليب، ثامر السويط، خالد العتيبي، حمدان العازمي، صالح المطيري، فارس العتيبي، الصيفي الصيفي، عبدالعزيز الصقعبي، مساعد العارضي، محمد المطير، حمد روح الدين، مهلهل المضف، حسن جوهر، عبدالكريم الكندري، أسامة الشاهين، أحمد مطيع العازمي، مهند الساير، حمد المطر

وسبق أن قدم النائب عبد العزيز الصقعبي قد قدم اقتراحا دستوريا لتعديل اللائحة، يقضي بتمكين ثلث أعضاء المجلس من محاسبة وعزل رئيس مجلس الأمة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم استقبل في مكتبه أمس، سفير دولة الكويت لدى جمهورية أرمينيا نواف عبد العزيز العنزي.

الفارس : نسعى

تدوير المواد والموارد والاهتمام بجودة البيئة الداخلية للمباني، علاوة على الابتكار والتصميم وتحقيق المكانة والأولوية الإقليمية.

وأوضحت أن مبنى الركاب الجديد يمتد على مساحة مسطحة تبلغ 183 ألف متر مربع بمساحة بناء تقدر بنحو 708 آلاف متر مربع، بطاقة استيعابية تبلغ 25 مليون مسافر سنويا عبر 30 بوابة يمكنها خدمة 51 طائرة في وقت واحد.

أضافت أن المبنى يحتوي على قاعات لكبار الشخصيات والدرجة الأولى والعديد من المرافق الخدمية والتشغيلية ومبنى سيارات تبلغ مساحته 120 ألف متر مربع يستوعب 5 آلاف سيارة في 4 طوابق تحت مساحات خضراء ومناظر طبيعية وجمالية.

وذكرت أن المشروع يتضمن ساحات وممرات ومبان خدمية على مساحة تتجاوز ال3 ملايين متر مربع، وطرق وانفاق للخدمات الجوية ومبنى للتجهيزات الغذائية وآخر للمرور الجوي ومبنى الدعم والإسناد وجسور الركاب المتحركة.

واعتبرت الفارس أن زيارة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، واطلاع سموه على عرض تقديمي تفصيلي عن خطوات العمل القائمة في مراحل المشروع، رغم كل التحديات، إنما تعكس المتابعة والحرص الشديد من سموه على المضي قدما في تنفيذ هذه التحفة المعمارية الهندسية التي ستكون رمزا وأيقونة تنموية تدعو للفخر.

الكويت وتركيا

وقد التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس، وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر في العاصمة أنقرة، في المجمع الرئاسي.

حضر اللقاء وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو.

وقد سلم الشيخ الناصر رسالة خطية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، إلى الرئيس أردوغان، تتعلق بالعلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين، وبحث سبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة، بالإضافة للقضايا محل الاهتمام المشترك.

وقد أكد الشيخ الدكتور أحمد الناصر في المؤتمر الصحفي ، أن الجانبين بحثا عدة قضايا، من بينها الوضع في سوريا وليبيا واستئناف عملية السلام، خصوصا للأشقاء في فلسطين.

وقال الناصر ان دولة الكويت وتركيا قدما الدعم للمبادرة السعودية، فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، معربا عن شكره لجميع الدول بما فيها تركيا التي قدمت الدعم لمساعي أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، وسمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد، لحل الأزمة الخليجية.

وأوضح أنه «مررنا بالخليج وبالإقليم وأيضا على المستوى الدولي بثلاثة أعوام مليئة بالمرارة والالم نتيجة الخلاف بالخليج»، بيد أن جميع الجوانب المتعلقة بالأزمة تم تجاوزها بحكمة قادة دول الخليج ومصر في قمة «العلا» مطلع العام الجاري.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية مع تركيا، وصف الشيخ أحمد الناصر العلاقات التي تمتد الى 57 عاما بالمتينة والوطيدة، تخللها الكثير من التعاون والتطور في كل المجالات وعلى مختلف الصعد، خصوصا في العقدين الماضيين.

وأكد أهمية لجنة التعاون المشتركة الكويتية – التركية، في إعطاء إطار مؤسسي للعلاقات الثنية بين البلدين، وإعطائها أيضا موضوعية في كيفية تطويرها في جميع القطاعات والمجالات.

وشدد على ان العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية والسياحية وغيرها من المجالات بين الكويت وتركيا، تمضي على قدم وساق، لافتا الى توقيع ست وثائق ومذكرات تعاون، ليصبح إجمالي عدد الاتفاقيات المبرمة بين البلدين 61 اتفاقية ومذكرة تعاون تعالج وتناقش كافة المجالات.

وأشار الى الاتفاق على مذكرة تعاون للعامين القادمين واتفاق آخر على رؤية لخمسة أعوام مقبلة، لتطوير التعاون بين البلدين، معتبرا ان التداعيات المرتبطة بتفشي فيروس «كورونا المستجد»، تعد فرصة لاستكشاف مجالات التعاون بين الكويت وتركيا. وفي هذا الصدد بين الشيخ أحمد الناصر أنه بحث مع جاويش أوغلو تعزيز المنظومة الصحية بين البلدين بالإضافة الى جميع الجوانب المتعلقة بالأبحاث والتطوير.

أضاف ان الجانبين ناقشا ايضا مجالات التعليم والأنشطة الثقافية والاستفادة من الخبرات التكنولوجية فيما يخص التعليم والأمن السيبراني. وأعرب عن تعازي أمير دولة الكويت وحكومتها وشعبها، لسقوط ضحايا جراء الإصابة بفيروس «كورونا» في تركيا، متمنيا الشفاء العاجل للمصابين بالجائحة.

من جانبه ثمن وزير الخارجية التركي وساطة دولة الكويت في المنطقة وقيامها بدبلوماسية «مكوكية» بين دول الخليج، مؤكدا دعم بلاده للكويت في هذا الإطار.

ووصف دولة الكويت «بالماركة الدولية» فيما يتعلق بالوساطة، وايضا لها جهود كبيرة في منظمة التعاون الاسلامي وهي لم تفقد حيادها ابدا.

وأشاد بالإرث الكبير الذي تركه أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد، مؤكدا استمراره في عهد سمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد.

وحول العلاقات بين البلدين، أوضح جاويش أوغلو انه اتفق مع الشيخ أحمد الناصر على عقد الاجتماع كل عام، في إطار اللجنة المشتركة، في حين يعقد نواب الوزراء اجتماعاتهم كل ستة أشهر لتقييم العلاقات على كافة الصعد.

وأكد ان الهدف من ذلك تفعيل الآليات المشتركة واستخدامها بشكل فعال لإيصال العلاقات بين البلدين الى أعلى المستويات، مشيرا الى الزيارات التي أجراها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وزيارته الرسمية أيضا الى الكويت، بالإضافة الى زيارة رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم الى أنقرة العام الماضي. ولفت الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 704 ملايين دولار في عام 2019 بيد أنه تراجع قليلا العام الماضي، مشددا على ان الهدف هو بلوغ المليار دولار وفق الخطة الموضوعة بين البلدين.

أضاف ان حجم المشاريع التي تنفذها الشركات التركية في دولة الكويت بلغ 8ر5 مليار دولار، مؤكدا استمرار هذه الشركات في مشاريع الكويت لرؤية 2035.

ودعا الى تنويع مجالات التعاون بالعلاقات بين البلدين خصوصا في قطاع الصناعات الدفاعية، في ظل الجائحة التي أثرت على العالم أجمع وتعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الاسلامي.

وكان وزير الخارجية الكويتي ونظيره التركي ترأسا أمس أيضا، اجتماع الدورة الثانية للجنة التعاون المشتركة الكويتية – التركية.

العلي : «الجمركيون»

وقال وزير الداخلية في تصريح صحفي بمناسبة زيارته أمس إلى مقر «الجمارك» ، إن رجال الجمارك عنصر أساسي في المنظومة الأمنية، وهم الصف الاول في صد وردع كل من يريد السوء لدولة الكويت، من خلال إدخال الأمور غير المشروعة.

وأشاد بحرص الإدارة على تطوير المنظومة الامنية والجمركية باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، فضلا عن تطوير العناصر البشرية وتحديث النظام الإلكتروني، بما يسهم في تسهيل عملية الاستيراد والتصدير التجاري.

من جانبه قال المدير العام للإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي، إن «الجمارك» تتعاون مع وزارة الداخلية في عدد من المجالات المشتركة، مثل التحريات الأمنية والاستخباراتية لمكافحة التهريب والاتجار غير المشروع.

وأوضح الجلاوي أن التعاون يشمل أيضا أمن المنافذ الحدودية، بغية تيسير حركة التبادل التجاري والربط الالي للبضائع المقيدة وعدد من المجالات الأخرى.

وأفاد بأن الجمارك ستعمل بعد نقل التبعية وفق منظومة متكاملة وخطة استراتيجية، ستواجه من خلالها كل التحديات، وللمساهمة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

أضاف أن الجمارك تستهدف زيادة الإيرادات المالية ومكافحة الاتجار غير المشروع، وتطوير إدارة المخاطر وتبادل المعلومات الاستخباراتية وبيئة عمل رقمية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي والأعمال الجمركية والربط مع الجهات المعنية بالإفراج الجمركي وإنجاز المشروعات والمبادرات الموضوعة في الخطة الاستراتيجية المستقبلية.

وثمن المستشار الجلاوي الدعم الذي يوليه وزير الداخلية لمنتسبي الإدارة العامة للجمارك، والذين يعملون جنبا إلى جنب مع زملائهم في وزارة الداخلية لضمان أمن وسلامة المواطن والمقيم.

تتمات

نواب : تأجيل

واستفادة المواطنين منها ، معربين في الوقت نفسه عن أملهم بأن يتجاوز المجلس بنجاح المرحلة الراهنة ، من أجل لتوافق على المزيد من الأولويات التي ينتظرها الشعب الكويتي.

في هذا الإطار أكد النائب سعدون حماد أن الجلسة الماضية شهدت إقرار قوانين مهمة للمواطنين، مؤكدا أن قانون تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر ينطبق على المتقاعدين .

وقال حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن مجلس الأمة وافق في الجلسة الماضية على قوانين مهمة بالنسبة للمواطنين، منها قانون تأجيل أقساط القروض لمدة 6 شهور، وقانون إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تداعيات أزمة كورونا بتكلفة 500 مليون دينار.

وأوضح أن قانون «الإنقاذ» يمنح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضا بحد أقصى 250 ألف دينار، للمقترضين من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة أو المقترضين من البنوك المحلية.

وأكد حماد أن هذه القوانين انتظرها المواطنون وتم وضعها ضمن الأولويات وتحديد الجلسة لإقرارها، مشيرا إلى أن هناك نوابا قاطعوا تلك الجلسة ونوابا آخرين حضروا للتصويت على هذه القوانين التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين.

أضاف : «أستغرب قيام البعض بتبرير عدم حضور الجلسة بأن هناك ضرائب على الأفراد، أو أن تأجيل الأقساط لا يشمل المتقاعدين»، مبينا أن «النواب الذين حضروا الجلسة حرصوا على إقرار هذه القوانين».

وأكد أن قانون تأجيل أقساط القروض لا يتضمن أي ضرائب بل فقط تأجيل الأقساط كما حصل في السابق، وينص على أن التأجيل يشمل المواطنين المسجلين في صندوق معالجة أوضاع المتعثرين، ودعم الأسرة والمسجلين في التأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان ومؤسسة الرعاية السكنية.

من جهته طالب النائب د. عبد الله الطريجي بالإسراع في تنفيذ القوانين التي أقرها مجلس الامة بجلسته الأخيرة، داعيا وزير المالية خليفة حمادة إلى الرد على استفسارات المواطنين بشأن تلك القوانين، لا سيما قانون تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

وقال الطريجي في بيان صحافي،»إننا وافقنا على هذا القانون، وكذلك القانون المتعلق بضمان تمويل البنوك لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف التخفيف عن المواطنين في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، وهذا واجب علينا ولا منة في ذلك، إلا أن الكثير من الاستفسارات التي يرددها المواطنون تتطلب من الوزير المختص الرد عليها سريعا.»

وأوضح أن على الحكومة كذلك الاستعجال في إجراءات نشر القوانين التي أقرها المجلس بجلسته السابقة في الجريدة الرسمية، ليتسنى تنفيذها واستفادة المواطنين منها، معربا عن أمله في نجاح المجلس بتجاوز المرحلة الراهنة من أجل التوافق على إقرار المزيد من القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي العزيز.

«المالية» البرلمانية

القانون لمزيد من التنظيم إصدار التعليمات بالتعديل أو وقف العمل بأي من قواعد وكالة المقاصة».

وللتوافق مع أغلب الممارسات العالمية ولتفادي الملاحظات التي تبينت خلال التطبيق العملي من خلال إشراك القرار الفني بالقرار الرقابي.

وأوضح عرض اللجنة أنه وبعد البحث والدراسة تبين للجنة أنه لا تشوب الاقتراح بقانون شبهة مخالفة الدستور، أما مسألة الملائمة فتترك للجنة المختصة لتبحثها مع الجهات المعنية. كما أبدت اللجنة الملاحظات التالية :

عدم وضوح المقصود بعبارة «بعد عرض» حيث إنها قد تعني اشتراط الموافقة أو مجرد الإخطار لذا من الأفضل استخدام عبارة واضحة مثل «بعد الموافقة»، كذلك يفضل تحديد الجهة المقصودة في «البورصة» عند عرض البورصة باستبدالها بعبارة «مجلس إدارة البورصة» على سبيل المثال. لم تحدد المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون المقصود بالتداولات التي تؤثر على العدالة أو الشفافية أو كفاءة السوق، وترى اللجنة توصية اللجنة المختصة بأهمية أن يتم تحديدها بشكل واضح بعد أخذ رأي مقدمي الاقتراح والجهات المختصة.

ورأت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء، الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من الأعضاء على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

«الصحة» : 1379 إصابة

ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى الآن 1383 حالة.

وأوضح السند لـ «كونا» أنه تم تسجيل 1234 حالة شفاء من الاصابة،ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين في البلاد إلى 227260 حالة.

أضاف أنه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في ذلك الشأن، لافتا الى أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 6ر93 في المئة.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 226 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ولا زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14205 حالة.

وأفاد أن عدد المسحات التي تم إجراؤها في الساعات ال24 الماضية بلغ 9680 مسحة، ليبلغ مجموع الفحوصات 2131155 فحصا، مشيرا الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات خلال الـ 24 ساعة الماضية بلغ 14.2 في المئة.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

الأردن : الوزير

«لا صحة لما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي أنه غادر البلاد، بل هو لا يزال موقوفا».

وانتشرت خلال الساعات الماضية، أنباء عن أن عوض الله غادر البلاد إلى إحدى الدول المجاورة.

واعتقلت الأجهزة الأمنية الأردنية، السبت الماضي، عدداً من المقربين للأمير حمزة بن الحسين، من بينهم رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية إن قوات الأمن الأردنية اعتقلت باسم عوض الله لأسباب «أمنية».

وباسم عوض الله هو سياسي واقتصادي أردني وشخصية جدلية في الأردن بسبب توجهاته الاقتصادية. تولّى رئاسة الديوان الملكي الهاشمي في الفترة من نوفمبر 2007 وحتى أكتوبر 2008. وُلد في القدس عام 1964، ويحمل الجنسية الأردنية، وهو غير متزوج.

وهو الرئيس التنفيذي لـ»شركة طموح» في دبي، ونائب رئيس مجلس إدارة «البنك العربي – الأردن»، وعضو مجلس إدارة «مجموعة البركة المصرفية» في مملكة البحرين منذ عام 2010.

وشغل باسم عوض الله، إضافة إلى منصب رئيس الديوان الملكي الهاشمي، مدير الدائرة الاقتصادية فيه بين 1999 و2001، ومدير مكتب الملك عبدالله الثاني بن الحسين بين 2006 و2007، ووزير المالية خلال 2005، ووزير التخطيط والتعاون الدولي بين 2001 و2005، وعُين عضواً في مجلس أمناء «جامعة القدس» في فلسطين عام 2014.

كان عوض الله، عضواً في «مجلس أمناء مركز الشرق الأوسط» في «كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية» في «جامعة لندن» في المملكة المتحدة عام 2011، وأميناً عاماً في «الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة» في 2010، وعضواً في مجلس إدارة «كلية دبي للإدارة الحكومية» في الإمارات عام 2008، وعمل مستشاراً في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.

أدّى عوض الله دوراً رئيساً في إدارة الوضع الاقتصادي في المملكة، وتعرّض لانتقادات شديدة لدوره في برنامج الخصخصة

وشغل منصب المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء بين 1996 و1999، والسكرتير الاقتصادي لرئيس الوزراء الأردني بين 1992 و1996، وعمل في مجال الصيرفة الاستثمارية في المملكة المتحدة خلال الفترة بين 1986 و1991.

حمدوك : سد

اتفاق يجنب المخاطر التي يتعرض لها السودان بشكل أكبر من مصر لقرب موقع السد مع الحدود السودانية.

وقال حمدوك إن المقلق في مشروع سد النهضة هو إدخاله في تعقيدات السياسة الداخلية الإثيوبية.

وانتهت جولة مفاوضات الكونغو بدون التوصل لاتفاق على مدى ثلاثة أيام.

وتتمسك الخرطوم والقاهرة بعدم الملء الثاني لبحيرة السد قبل التوصل لاتفاق قانوني ملزم، وفي المقابل رفض إثيوبي، وتأكيد على الالتزام بمواعيد الملء ورفض الوساطة الرباعية.

وبهذا سيستمر الخلاف بين السودان ومصر وإثيوبيا حول سد النهضة، ما يوحي بأن هذه الأزمة ربما لن تجد طريقها للحل قريباً بالمعطيات الحالية.

وكان الأمل في جولة كينشاسا بعد استئنافها للمفاوضات مجدداً على أمل كسر الجمود وتحقيق تقدم، ولكن هذا لم يحصل حسب البيانات التي أصدرتها الدول الثلاث.

وازداد ملف سد النهضة توترا، مع إعلان إثيوبيا البدء في المرحلة الثانية من ملء خزان السد في يوليو المقبل، وهو ما يعتبره السودان ومصر تهديداً لأمنهما المائي، وتنظران إليه بأنه خطوة أحادية الجانب من أديس أبابا.